

الباب الأول

الأحاديث والسنة

- ما المقصود بالحديث، وما المقصود بالسنة.
- أنواع السنة.
- الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي والحديث النبوي.
- كيف انتقل إلينا الحديث.
- مبدأ عام للأحاديث الشريفة.
- حجية السنة.
- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية.

ما المقصود بالحديث؟^(١)

المقصود بحديث رسول الله ﷺ هو كل ما نسب للرسول من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «نَصَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا، وَأَدَاَهَا كَمَا سَمِعَهَا».

ما المقصود بالسنة؟

السنة في اللغة: الطريقة والسيرة، حسنة كانت أم سيئة، فإذا أُضيفت إلى ممدوح فهي حسنة كما في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وإذا أُضيفت إلى مذموم فهي قبيحة.

والسنة في اصطلاح الأصوليين: «ما صدر عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقاريراته».

أنواع السنة باعتبار ذاتها

- ١- السنة القولية: هي الكلام المنسوب إلى الرسول بصيغة صريحة، مثل قول الصحابي: «سمعت رسول الله يقول...»، وهي تعد بعشرات الآلاف.
- ٢- السنة الفعلية: وهي تصرفات الرسول، والأعمال المنسوبة له، وفضائله بين الناس، كأن يقول الصحابي: «رأيت رسول الله يفعل كذا وكذا...».
- ٣- السنة التقريرية: وهي التصرفات أو الأقوال التي صدرت عن أصحاب الرسول وأقرها الرسول بسكوته أو موافقته، فمثلاً روى الصحابة أن الرسول رأى بعضهم وهو

(١) العلاقة بين قول الله وقول رسول الله - حسن دوح.

يأكل لحم الضب فلم ينكر عليهم أكله، إلا أنه لم يأكل منه، وهو يعنى أن أكل لحم الضب ليس حراماً.

أنواع السنة باعتبار سندها:

- ١- المتواتر: هي ما رواها عن رسول الله جمع من الصحابة يستحيل أن يجتمعوا على الكذب؛ لكثرتهم وأمانتهم وقربهم من الرسول ومصاحبتهم له في كل مكان، ومن أمثلة السنن المتواترة الصلاة بشكلها المعروف، كما كان يصليها الرسول لأصحابه «صلوا كما رأيتموني أصلي».
- ٢- الآحاد: هو كل ما عدا المتواتر. وعليه فالمشهور عند الجمهور الذي لم يبلغ حد التواتر من الآحاد خلافاً لمن جعل القسمة ثلاثية.

ما الفرق بين القرآن الكريم والحديث القدسي والحديث النبوي؟

- القرآن الكريم: هو اللفظ المنزل على رسول الله من عند الله - عز وجل .
 - الحديث القدسي: هو ما قاله رسول الله ﷺ بلفظه حاكياً عن ربه، ومعناه من عند الله .
 - الحديث النبوي: هو كلام رسول الله ﷺ، سواء كان توفيقياً أو توقيفياً.
- إذن مصادر التشريع الإسلامي - كما يقول الفقهاء - هي القرآن أولاً، ثم السنة ثانية.

كيف انتقل إلينا الحديث؟

- ١- نعرف جميعاً أن رسول الله كان حريصاً في أول الإسلام كل الحرص على أن يقتصر التدوين على كتاب الله حتى لا تختلط الآيات بالأحاديث فلما أمن ذلك أذن ﷺ في الكتابة.
- ٢- أحس عمر بن عبد العزيز أن المسلمين في حاجة للتعرف على الحديث الصحيح بعد مضي ما يقرب من قرن من الزمان على وفاة الرسول، بعد أن حسم عثمان بن عفان موضوع القرآن، وبدأ في جمع الأحاديث كبار المحدثين عن رسول الله ﷺ ومن أشهرهم:
 - أ. البخاري: ولد في أواخر القرن الثاني الهجري وكتابه المشهور «الجامع الصحيح» وقد جمعه خلال ١٦ سنة، ولقد شرح لنا البخاري كيفية إعداد كتابه فقال: «خرجت كتابي هذا من زهاء ستمائة ألف حديث».

ب. مُسَلِّم: هو الإمام مُسَلِّم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري ولد في السنة الرابعة من القرن الثالث الهجري، واختار أحاديثه من بين ٣٠٠ ألف حديث في كتابه «صحيح مسلم».

ج. وهناك أيضًا الإمام أبو داود، والترمذي وغيرهما.

التفسير والتأويل

التفسير في اللغة: معنى الإيضاح والتبيين، ومنه قوله - تعالى:

﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْتَكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

أى بيانًا وتفصيلًا، والتفسير في الاصطلاح: علم يبحث في القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية.

وقال بعضهم: التفسير في الاصطلاح علم نزول الآيات وشؤونها وأقاصيصها والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيا ومدنيها ومحكمها ومتشابهها وناسخها ومنسوخها وخاصها وعامها ومطلقها ومقيدها ومجملها ومفصلها وحلالها وحرامها ووعدتها ووعدتها وأمرها ونهيها وعبرها وأمثالها.

التأويل: مرادف التفسير في أشهر معانيه اللغوية، قال صاحب القاموس: **أَوَّلُ الْكَلَامِ** **تَأْوِيلًا**، وتأوله ودبره وقدره وفسره، ومنه قوله - تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

والبعض يرى أن التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية^(٢).

والعلماء عندما يتحدثون عن التفسير يتحدثون عن أمرين: يتحدثون عن التفسير، ويتحدثون عن التأويل، ثم يختلفون في التأويل اختلافًا كبيرًا جدًا. الأصل عند العلماء أن التأويل هو التفسير في القديم، وفي لفظ القرآن: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]. ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا هَذَا هُوَ الَّذِي كُفِرُوا بِهِ﴾ [الاعراف: ٥٣].

تأويله: معنى ما يؤول إليه الأمر، معنى منتهى المقصود، غاية المراد وما يؤول إليه الأمر.

(٢) علوم التفسير - عبد الله شحاته.

فالتفسير والتأويل في أصل الوضع اللغوي والشرعي كانا بمعنى واحد. ثم تطورت هذه الكلمة (كلمة تأويل) فأصبح التفسير هو المفهوم من اللفظ، والتأويل هو لما يحتاج إلى جهد أبعد من اللفظ، ثم تطورت في الزمن المتأخر كما يقول (الألوسى) في تفسيره «أصبح التأويل هو التفسير بالإشارة، والتفسير هو التفسير المستمد من لفظ كلام الله - تبارك وتعالى - في المصحف الشريف».

والتفسير بالإشارة الذي ساءه التأويل هو في الواقع التفسير الصوفي الذي لا يقوم عليه دليل بالنص القرآني، إنما يقوم عليه الدليل في ذهن وقلب العالم. فقال: هذه تحليات وإلهامات وإشارات يؤتيها الله - تبارك وتعالى - في قلب من شاء من عباده، وهذا هو التأويل. أما كل ما هو مستمد من اللفظ، سواء كان من التفسير بالمأثور أو من التفسير بالمعقول أو من فهم معنى والذهاب به إلى مراميه البعيدة والقرينة، كل هذا هو التفسير. وقال: هذا استقر عند العلماء، وأصبحت كلمة تأويل لا تعنى تفسيرًا.

وحينما سئل د. زكي نجيب محمود: ما هو مفهوم العقل؟

قال: إن الأصولية الإسلامية تأخذ بحرفية النص الديني، فتنفى التأويل عن العقل، وهي لهذا تقف ضد ابن رشد صاحب مقولة التأويل في إطار سلطان العقل.

التأويل عند ابن رشد

إن ثمة مقولة محورية في فلسفة ابن رشد هي مقولة التأويل، وهو يعرفها بأنها: «إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية»، وهو يقول ذلك في شأن العلاقة بين الشريعة والبرهان العقلي، يقول: فإن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سكت عنه الشرع أو نطق به، فإن كان مما سكت عنه فلا تعارض هناك، وهو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي، وإن كانت الشريعة نطقت به فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقًا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفًا، فإن كان موافقًا فلا قول هناك، وإن كان مخالفًا طلب هناك تأويله.

هذا مع ملاحظة أن التأويل عند ابن رشد من شأن الراسخين في العلم، وليس من شأن

الجمهور؛ لأنه إن لم يكن أهل العلم يعلمون التأويل لم تكن عندهم مزية تصديق توجب لهم من الإيمان به ما لا يوجد عند غير أهل العلم، أما الجمهور فيمتنع عليه هذا العلم، ومن هنا فإن التأويل يخرق الإجماع؛ إذ لا يتصور فيه إجماع؛ ولهذا يمتنع تكفير المؤول؛ ولهذا فقد خلط الغزالي عندما كَفَّرَ الفلاسفة من أهل الإسلام مثل الفارابي وابن سينا في كتابه (تهافت الفلاسفة).

ولكن ماذا يعنى تكفير الفلاسفة؟

يعنى أن الذى يكفر هو الذى يتوهم الحقيقة المطلقة، وهناك حديث شريف معناه: «ستفرق أمتى بثلاثة وسبعين فرقة، وكل فرقة تدعى أنها هى الناجية لأنها على حق»، وهذا الوهم هو الذى يحد من سلطان العقل، وقد أراد ابن رشد إزالة سلطان هذا الوهم بحيث لا يبقى سوى سلطان العقل، وهو جوهر التنوير، ومن هنا يمكن القول بأن ما حدث لابن رشد من إحراق كتبه ومحاكمته ونفيه مردود إلى دعوته إلى التأويل على نحو ما ارتآه.

كان الصحابة يلجؤون أولاً إلى كتاب الله، ثم إلى سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يجدوا اجتهدوا بأرائهم، وذلك الذى سلكوه هو الذى أقره النبى.

معاذ بن جبل عندما أرسله النبى ﷺ قاضياً باليمن، قال له: «بم تقضى؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: فيسنة رسول الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأياً ولا ألو، فقال: «الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله».

السنة ودرجات المعارضين لها

١- في عصر الإمام الشافعى وجدت نحل مختلفة، وقد وجدت طوائف في عصره تهاجم السنة، وقد ذكر في كتاب (جماع العلم) أنهم كانوا ثلاثة أصناف:

أ- أولها: أنكر السنة جملة، فادعى أن الحجية في القرآن وحده.

ب- والثاني: لا يقبل السنة إلا إذا كان في معناها قرآن.

ج- والثالث: يقبل من السنة ما يكون متواتراً، ولا يقبل ما يكون غير متواتر.

وقد دافع الشافعى عن السنة بقوله: إن النبى ﷺ أجاز لمن سمع عنه أن يتقل ما سمع

عنه ولو كان واحداً، فقد قال النبي ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ عبدًا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها».

ويقول الرسول ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ» (رواه الترمذى).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

وكان رسول الله ﷺ يقول فيما معناه: «احفظوا أحاديثي وأخبروا بها من وراءكم من العشائر والقبائل».

كما قال النبي ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله تعالى وسنة رسوله» (عن مالك رضى الله عنه).

وصية وداعية

وعن العرياض بن سارية - رضى الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل بوجهه فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟

فقال: «أوصيكم بتقوى الله - تعالى - والسمع والطاعة... فإن من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» (أخرجه أبو داود والترمذى).

كما حذر الخليفة أبو بكر الصديق من التفسير والتأويل الخاطيء، فنجده يقول: أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية، وتؤولونها على خلاف تأويلها.

وكانت طريقة الشيخين أبي بكر وعمر ألا يقبلوا الحديث إلا إذا شهد بسماعه عن الرسول اثنان، وكان على مُجَلِّفٍ من يروى الحديث لكى يطمئن إلى صدقه.

ويقول د. محمد سليم العوا عن السنة: فيها ما هو منقول بسند إما أن يكون عن المعصوم

محمد ﷺ، وإما عن ناس آخرين، فإن كان منقولاً عن المعصوم وجب التسليم به؛ لأنه لا أحد يخالقه؛ لأن المنقول عن النبي ﷺ بسند صحيح جزء من الدين، وإن كان منقولاً عن غير المعصوم يجب النظر فيه، هل متفق مع النص القرآني، هل هو متفق مع النبي ﷺ؟ هل هو متفق مع حقائق الإسلام العامة؟ المتفق نأخذه، وغير المتفق نتركه.

والفقهاء من بعد الشافعي يذكرون الكتاب أولاً، ثم السنة ثانياً، ويعتبر ابن حزم النصوص - من قرآنية وأحاديث - هي مصدر الشريعة، والسنة والقرآن في مرتبة واحدة، فيقول: (والقرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض، وهي شىء واحد في أنها من عند الله تعالى، وحكمهما حكم واحد في وجوب الطاعة لهما)، قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَتَوَلَّوْا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢٠-٢١]، ﴿وَمَا ءَاتَكُمْ الرَّسُولُ فُخِّدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

مبدأ عام للأحاديث الشريفة

يقول د. محمد سليم العوا: من يأتيه حديث من عند الرسول ﷺ فعلى العين والرأس، كما قال أبو حنيفة - رضى الله عنه - ما جاء من عند رسول الله ﷺ فعلى العين والرأس، وما جاء من عند أصحاب النبي من آرائهم نتخير منه (لماذا نتخير منه؟) لنرى أقربه للقرآن وأقربه لللسنة التي صحت عنه.

فمثلاً عندنا مشكلة الحديث الذى يتكلم عنه كل الناس هذه الأيام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا أو يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن قالوها عصموا منى أمواهم ودماءهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

هذا الحديث لا يعقل! لأن النبي ﷺ عاش بعد البعثة ثلاثاً وعشرين سنة، كيف فى ثلاث وعشرين سنة سيقاتل الناس كلهم إلى يوم القيامة؟ كيف سيقاتلهم؟ والذين سيخلفون من هم؟ ومن الذى سيحارب معه؟ وإنما مهزومون فى كل مكان، فكيف سيحارب الناس؟ لفظ «الناس» فى هذا الحديث مقصود به بإجماع العلماء المشركون بجزيرة العرب لا المشركون الذين هم خارج جزيرة العرب، ولا أصحاب الأديان الأخرى، وإلا فقد كان اليهود مع النبي ﷺ

حارب من حاربه منهم، حارب من خانته ونقض عهده منهم، ولم يحارب الباقين وتركهم إلى أن أخرجهم سيدنا عمر بعد وفاة النبي ﷺ وبعد وفاة أبي بكر.

فمثل هذه الآفة - آفة عدم فهم معنى الحديث - إما لأنهم لم يدركوا اللغة، وإما لم يقرءوا كتب التفسير التي تعب فيها العلماء تعباً لا يقدر، حتى يشرحوا لنا كلام النبي بمجموع رواياته وبقراءة الله تبارك وتعالى، وبما قاله الصحابة والتابعون... هذا باب... والثاني باب الجهل بالحديث نفسه، فهم لا يعرفون وجوب قبوله، فيقعون في هذا الخطأ.

أحب أن أقول لحضراتكم إن كثيراً جداً مما يقال في وسائل الإعلام العامة والخاصة بها فيها المساجد والمنابر كلام لا يصح ديانة، يقوله الناس إما جهلاً وإما استخفافاً.

استخفافاً: كأن يقرأ الحديث فيأخذه على ظاهر الكلام، ويقول هذا معناه كذا وكذا، أو جهلاً: لأنه لم يتعب نفسه ولم يبحث ولم يقتش ولم يعمل، وأحياناً تجد أقوالاً ضعفها العلماء وقالوها علماء طيبون مثل الناس الطيبين الذين يملؤون الدنيا وأكثر الطيبين يكونون أحياناً خائنين.

فالعالم لا بد أن يكون مدققاً وعنده ذكاء وحرص، يحفر حتى يصل إلى قاع الموضوع وأصله، أما الذين علمهم بسيط لا يتفع، فيأخذونها ويروجونها بين الناس فتشيع بينهم الأمور غير الصحيحة، أرجوكم، إذا سمعتم شيئاً شديداً التخويف أن تراجعوه مع أحد الذين عندهم علم، اسألوا العلماء حولكم، اسألوا الناس الذين تثقون فيهم من الناحية الدينية، راجعوا الكتب.

لا تأخذوا الكلام المشدد على أنه أصل مُسَلَّم به؛ لأن أصل هذا الدين اليسر، وابن قيم الجوزية له كلمة جميلة قال: «فكل شيء ضاد اليسر فشك فيه».

فالوسطية في الدين، والاعتدال في العبادة، والبعد عن التشدد ليست أموراً اختيارية في إسلامنا من شاء التزم بها ومن شاء هجرها أخذاً بنقيضها.

تقول الدكتورة ماجدة هزاع أستاذة الفقه المقارن بجامعة الأزهر^(٣):

إن الله - تعالى - أراد لهذه الأمة أن تكون أمة وسطاً، وسجل ذلك بقرآنه الكريم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ومعنى وسطيتها ألا يكون فيها إفراط (أى غلو) ولا

(٣) الأهرام ٢ يونيو ٢٠٠٦م.

تفريط، ومما ذكره الطبري في تفسيرها: معنى الوسط في الآية الجزء الذي بين الطرفين، والمعنى أن هذه الأمة وسط لتوسطهم في الدين. فهم أهل وسط واعتدال. أما المقصود بالغلو في الدين فهو مجاوزة الحد الذي رسمه الشارع لاتباع أحكامه الشرعية العقيدية والعملية، والذي قد يؤدي بالغالبية إلى التكب عن الدين وشريعته نتيجة اتخاذ الغلو منهجًا وسلوكًا.

إن الأمر بترك الغلو ليس أمرًا قرآنيًا فحسب، بل ونبويًا أيضًا، إذ كان يأمر ﷺ بالقصد في الأمور، ومما رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لن ينجي أحدًا منكم عمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته، سدودا وقاربوا واغدوا وروحوا وشيء من الدلجة والقصد - القصد تبلغوا».

ومعنى قاربوا: حافظوا على القصد في الأمور بلا غلو ولا تقصير، ومعنى سدودا: أى اطلبوا بأعمالكم السداد وهو الصواب بين الإفراط والتفريط، والقصد: الأخذ بالأمر الوسط.

حجية السنة

١- الشيعة والسنة^(٤)

ذهب الشيعة إلى إنكار الاحتجاج بالسنة، والاعتصار على القرآن، وهم في ذلك مختلفو المقاصد، فمنهم من يعتقد أن النبوة لعلي، ومنهم من أقر للنبي بالنبوة، ولكن قال إن الخلافة كانت حقًا لعلي، فلما عدل بها الصحابة عنه إلى أبي بكر، كفروا الصحابة وكفروا عليًا لعدم طلبه حقه، وبنوا على ذلك رد الأحاديث كلها؛ لأنها بزعمهم من رواية قوم كفار.

٢- الخوارج والسنة

ذكر البغدادي في أصول الدين: إن الخوارج أنكروا حجية الإجماع والسنن الشرعية، وقد زعموا أنه لا حجة في شيء من أحكام الشريعة إلا من القرآن.

٣- ابن حزم (٩٤٤ - ١٠٦٣هـ) والسنة

تصدى ابن حزم للقضية في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام» وسأل: في أي قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا،

(٤) حتى لا تكون فتنة - الأستاذ فهمي هويدي.

والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يجتنب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، وبيان أعمال الحج... وأحكام الحدود، وصفة وقوع الطلاق، وأحكام البيوع، وبيان الربا، والأنصبة، والصدقات، وسائر أنواع الفقه؟

ثم قال: وإنما في القرآن حمل لو تركنا وإياها لم ندر كيف نعمل بها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي ﷺ.

أضاف: ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة في النصوص القرآنية، ولا حد للأكثر من ذلك، وقائل هذا الكلام كافر مشرك، حلال الدم والمال.

بجانب رأى ابن حزم عن السنة، فإن هناك آيات ونصوصاً قرآنية تدعم حجية السنة وتعززها منها:

(١) ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].

(٣) ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

٤- الدكتور أحمد صبحي والسنّة^(٥)

في نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٧م ألقى القبض في القاهرة على جماعة تدعو إلى إنكار السنة، ويتزعمها أحد الأساتذة السابقين في جامعة الأزهر هو الدكتور أحمد صبحي، والمنطق الأساسي لفكر هذه الجماعة أن القرآن الكريم هو المصدر الأول والأوحد والأكمل للشرعية، وأنه احتوى على كل ما يلبي حاجات المسلمين، وقد ذكر الله - سبحانه وتعالى - أنه: ﴿مَا قَرَّرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وأن السنة التي يعتد بها هي المطابقة لما جاء في كتاب الله، فضلاً عن سنة الرسول الفعلية وليست القولية.

وعن رأى منظر الجماعة ورأسها في الأحاديث النبوية أن الكثير منها هو مذبذب

(٥) حتى لا تكون فتنة. الأستاذ فهمي هويدى.

وموضوع لظروف تاريخية معينة، وأن الوضع اتسع نطاقه في ظل نهى الرسول ﷺ عن تدوين أقواله، وتأکید سيدنا عمر بن الخطاب على هذا النهى.

والدكتور أحمد صبحی يسجل موقفه في دراسة طبعها هذا العام حول المسلم المعاصي مثبتاً في بدايتها أن من وسائل الشيطان في غواية البشر وتشجيعهم على المعصية تلك الأحاديث الشيطانية التي يروجها أتباعه وينسبونها للدين ظلمًا وبتائنًا، ثم قال: إن المسلمين في العصر العباسي قاموا بسد الفجوة بين القرآن وبين واقع حياتهم عن طريق وضع الأحاديث الضالة والتفسيرات الإسرائيلية.

وتخير الدكتور صبحی بعض الأحاديث الواردة في صحيح البخاري المتعلقة بحساب العصاة في الآخرة ليثبت الوضع في تلك الأحاديث، وأنها مخالفة في رأيه لنصوص القرآن، وليؤكد أن العصاة - وليس الكفار وحدهم - مخلدون في النار.

ويبعدها هاجم الإمام البخاري ومن استند إلى صحيحه، حيث وصفهم بأنهم جعلوه نداءً لله، ووضعوا كتابه - المتضمن لما وصفه بالأحاديث الشيطانية - في مستوى القرآن، بل في درجة أعلى... والمفجع أن ما يهتم به المسلمون اليوم ليس تنقية عقائدهم من الأحاديث الضالة التي تحارب الله ورسوله، وإنما يهتمون بالدعوة إلى تطبيق شريعة مستمدة من تلك الأحاديث الضالة نفسها.

رتب الدكتور أحمد صبحی على موقفه من السنة آراء عدة، من بينها:

١- أنه رفض قبول الأحاديث القدسية، وقال: إن الأحاديث القدسية هي كتاب الله.

٢- أنه أسقط التحيات من الصلاة، بزعم أن التحية هي أسلوب التعامل مع المخلوقات، أما الله - سبحانه - فهو أكبر من أن يخاطب بالتحية، وقد استبدل التحيات بما أسماه التشهد القرآني المتمثل في الآية: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

ويبعدها يقرأ الآية الأخيرة من سورة الحشر، أو آية الكرسي.

٣- أنه رفض حكم المرتد الذي أخذ من الحديث النبوي: «من بدل دينه فاقتلوه» على

أساس أن هذا الحد لم يرد في القرآن.

٤- أنه أنكر شفاعة النبي في أحد من المسلمين اعتماداً على النص القرآني الداعي إلى أن الشفاعة لله وحده، وبنى على أن العصمة لله وحده، وادعى قولاً آخر مفاده أن عصمة النبي مقيدة بالوحي والتبليغ.

٥- في قصة الإسراء والمعراج قبل بالإسراء الذي ورد ذكره في القرآن، ورفض فكرة المعراج؛ لأنها لم ترد صراحة في كتاب الله.

٦- الاكتفاء بالقرآن كما أنه دفعه إلى التحفظ على السنة القولية وعدم الاعتداد بدورها التكميل، فإنه أيضاً دعاه إلى رفض المصادر الأخرى للتشريع الإسلامي.

المقاصد العامة للشريعة الإسلامية^(٦)

١- البعد عن العنف والتعنت، ونفى كل مظاهر الشدة، ويظهر ذلك في قول الله للنبي ﷺ: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فالشريعة تكون بعيدة كل البعد عن القسوة، وتكون ملائمة لأصول الفطرة البشرية.

٢- كل حكم يتضمن إصرًا فهو مدفوع عن الشريعة ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ويقول تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٣- إن اعتبار الأفعال والحكم عليها من جانب الشرع راجع إلى مآلها في الواقع، وذلك بالنظر إلى مقدار المصلحة التي يجلبها، ومقدار المفسدة التي يدرؤها، وكذلك بالنظر إلى ما إذا كان يترتب من ذلك الفعل ضرر للغير أم لا، وبناء عليه، فإن المجتهد لا يقدم على الحكم على أي فعل كان - بالإقدام أو بالإحجام - حتى يعرف ما يؤول إليه ذلك الفعل في الواقع.

ولذلك يجب على المجتهد في اجتهاده والمفتي في فتواه والقاضي في قضائه النظر إلى ما تحققه الأحكام الصادرة عنهم من مصالح عامة وخاصة مشروعة، وما تدفعه من مفساد عن المجتمع والأفراد على السواء.

(٦) كتاب المقاصد العامة للشريعة الإسلامية - د. بن زغبة عز الدين.

في هذا الإطار دعا جمال الدين الأفغانى إلى الإصلاح الدينى من خلال احترام منهج العقل، وتحرير الفكر الدينى من قيود التقليد، وفتح باب الاجتهاد، ورأى أن الشريعة ليست جامدة، بل متطورة، وأن الجمود والوقوف عند أقوال أناس هم أنفسهم لم يقفوا عند أقوال من سبقهم خطأ كبير، وقد وجه نقدًا شديدًا إلى إغلاق باب الاجتهاد.

في هذا يقول أيضًا على بن أبى طالب:

«القرآن لا ينطق وهو مكتوب، وإنما ينطق به البشر، وهو حال أوجه»

هكذا أيضًا السنة حمالة أوجه؛ لذا يقول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب رسول الله لا يختلفون؛ لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم لكان سنة، ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه؛ لأنهم لو لم يفتحوه لكان المجتهدون في ضيق، فوسع الله - تعالى - على الأمة بوجود الخلاف الفروعى فيهم، فكان فتحاً للأمة في الدخول في هذه الرحمة.

